



غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER

تقرير مختصر حول
حماية الملكية الصناعية في إطار منظمة التجارة العالمية

إعداد
قطاع الشؤون الاقتصادية
مركز المعلومات والدراسات
مايو ٢٠١٨



مقدمة

تم إعداد ورقة عمل بعنوان حماية الملكية الصناعية في إطار منظمة التجارة العالمية في إطار اهتمام الغرفة بدراسة القضايا التي تهم مجتمع الأعمال والاقتصاد بشكل عام، لإلقاء الضوء على أهمية حماية حقوق الملكية الصناعية، وذلك من خلال أربعة محاور رئيسية، حيث يستعرض المحور الأول الإطار المفاهيمي لحقوق الملكية الصناعية، ويشمل ذلك تعريف مفهوم الملكية الصناعية، أهمية حمايتها، الآثار السلبية للحماية الصارمة لحقوق الملكية الفكرية، والتطور التاريخي للاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية. فيما يقوم المحور الثاني بتحليل حماية حقوق الملكية الصناعية في إطار اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاقية تريبس)، ويتناول علاقة اتفاقية تريبس بالاتفاقيات والمعاهدات السابقة بهذا الشأن. أما المحور الثالث فيتناول الوضع الراهن ومؤشرات حماية الملكية الصناعية في المملكة، حيث يستعرض الإطار القانوني لحماية الملكية الصناعية بالمملكة، بالإضافة إلى مؤشرات أداء المملكة من واقع التقارير الدولية فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الصناعية، والمحور الرابع يبحث في سبل تعزيز حماية حقوق الملكية الصناعية بالمملكة، حيث يقدم مجموعة من السبل والآليات المقترحة لتعزيز حماية حقوق الملكية الصناعية في المملكة. وقد توصلت الورقة للعديد من التوصيات أهمها:-

- ضرورة زيادة أجهزة الفحص الإشعاعي داخل الموانئ بالمملكة، واستخدام أحدث التقنيات في عمليات الفحص الإشعاعي؛ مما يساهم في الحد من الاعتماد على الفحص اليدوي للشحنات وتخفيض الفترة الزمنية اللازمة للفحص ومنع تكديس الشاحنات في المنافذ الجمركية والحد من ظاهرة الغش التجاري.
- العمل على تنمية الموارد البشرية في الجمارك، وذلك من خلال إتاحة التدريب الكافي لموظفي الجمارك لتمكينهم من التعامل مع الإجراءات الجمركية بمرونة أكبر.
- تعزيز الامكانيات البشرية والمادية في مجال حماية الملكية الفكرية وخاصة فيما يتعلق باستقطاب الكوادر البشرية المؤهلة للعمل بهذا المجال في المؤسسات المعنية.
- تدريب موظفي الجمارك على استخدام الطرق والتقنيات الحديثة في إنجاز المعاملات التجارية تسريعاً لعمليات التفتيش والفحص.
- تكثيف جهود حملات التفتيش لمكافحة الغش التجاري وضبط المنتجات المغشوشة والمقلدة وغير المطابقة للمواصفات، مع اتباع المفتشون لأسلوب "المستهلك الخفي" لضبط المخالفات والمخالفين الباعين أيضاً.
- وجود خط ساخن لتلقي شكاوي المستهلكين حول المحال التجارية التي تباع منتجات مقلدة أو مغشوشة.
- ضرورة إعلان الجهات المختصة عن المنتجات المقلدة التي يتم ضبطها ومحاسبة المخالفين، حتى يكون ذلك رادعاً للآخرين لردعهم عن القيام بمثل هذه الممارسات.

- ضرورة تعزيز دور المختبرات الخاصة وجهات إصدار شهادات المطابقة، لضمان أن ما يتم فسحه من المنتجات المستوردة مطابق للمواصفات والمقاييس المعتمدة وأنه لا يمثل خطر على صحة وسلامة المستهلك.
- التنسيق والتعاون بين وزارة التجارة والاستثمار و القطاع الخاص لتعزيز جهود مكافحة الغش التجاري، وذلك من خلال توقيع الجمارك السعودية لمذكرات تفاهم مع الشركات الكبرى التي لديها العديد من العلامات التجارية التي يتم استيرادها إلى المملكة، وهذا يعزز من حماية الملكية الصناعية في المملكة.
- قيام الجهات ذات العلاقة بتنمية الوعي المجتمعي بأهمية حماية الملكية الصناعية عن طريق ورش العمل والكتيبات التعريفية.
- أهمية تنمية الموارد البشرية لدى الجهات المسؤولة عن منح براءات الاختراع وتزويدها بالكفاءات اللازمة للقيام بدورها، وكذلك الجهات المختصة بالتفتيش وإنفاذ القوانين المتعلقة بحماية حقوق الملكية الصناعية.
- تطوير الإجراءات المتبعة للنظر في الطلبات المقدمة لتسجيل حقوق الملكية الصناعية، وهذا من شأنه أن يساهم في تخفيض الفترة الزمنية اللازمة للبت في هذه الطلبات وتعزيز تنافسية المملكة بهذا الشأن.
- أهمية تشجيع المنشآت الصناعية السعودية، وتقديم الدعم اللازم لها لإبرام عقود تعمل على استيراد المعرفة ونقلها واستثمارها، وكذلك الاستفادة القصوى من اتفاقيات التعاون الدولي وبرامجه في نقل المعرفة وتوطينها، وتوجيه اللجان الثنائية الدولية للتركيز على نقل المعرفة.
- تشجيع المنشآت الصناعية السعودية للدخول في شراكات، أو اتفاقات شراء لمخرجات الشركات المعرفية الكبرى، وكذلك استيراد السلع والخدمات ذات المكون المعرفي المرتفع.
- تقديم الدعم للصناعات الإبداعية ومنح فرص حقيقية للمنشآت الصناعية لإقامة مشاريع هادفة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكذلك تقديم دعم مالي للمنشآت الصناعية لزيادة أنشطتها البحثية والتطويرية والابتكارية. بالإضافة إلى تقديم دعم مالي للمنشآت الصناعية لتحفيزها للتوجه نحو الأنشطة القائمة على المعرفة، وذات القيمة المضافة العالية.
- تحفيز المنشآت الصناعية من قبل صناديق الدولة الاستثمارية والتمويلية، مع توفير تمويل مباشر للاستثمار في التقنيات المحلية والعالمية والمشاركة الفعالة في تطوير ونمو تلك التقنيات في المنشآت
- التنسيق بين القطاعات الإنتاجية والخدمية والجهات ذات العلاقة مثل: حاضنات الأعمال وحدائق التقنية ومراكز التميز.